الأنباء
الاثنين 4 مايو 2015

«الموارد البشرية» قررت استدعاء كل النقابات العمالية لمناقشتهم حول البديل الإستراتيجي

أحمد القضيبي

قررت لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية توجيه الدعوة لجميع النقابات العمالية في البلاد لمناقشتهم في مشروع قانون البديل الاستراتيجي الحكومي والمقدم الى اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القضيبي في تصريح صحافي يوم امس «ان اللجنة ناقشت بندا واحدا مدرجا على جدول أعمالها والمتعلق باقتراح تعديل قانون نهاية الخدمة والقاضي بإلزام الدولة بسداد 1,5٪ عن المؤمن عليه ويلزم المتقاعد بـ 1٪»، مشيرا الى ان اللجنة استمتعت لرأي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي أكدت بدورها ان الرأي النهائي بهذا المقترح يعود لوزارة المالية.

من جهة أخرى، أشار القضيبي الى ان اللجنة ناقشت أيضا على بند ما يستجد من أعمال مشروع قانون البديل الاستراتيجي المقدم من الحكومة والقاضي فقط بتعديل قانون ديوان الخدمة المدنية دون اي تفاصيل.

وأوضح القضيبي ان ما نشر في الصحف دراسات حكومية بشأن البديل وليس مشروع القانون الحكومي، مبينا ان اللجنة ستستدعي جميع النقابات لاجتماعها المقبل لمناقشتها في مشروع القانون.

الحمدان: ما عوائق عدم تطبيق رخصة التعليم على المعلمين الجدد؟

حمود الحمدان

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته:

ان الجميع يسعى للارتقاء بالعملية التعليمية، والمحور الأساسي للارتقاء هو المعلم، لذلك يجب الحرص على أن يكون متمكنا من المادة العلمية التي يدرسها، ومتميزا بالمهارات الأساسية للتدريس وأساليبه الحديثة ووسائله التكنولوجية، وفي تصريح صحافي قال وزير التربية ان «رخصة المعلم جزء من الحل».

وطالب الحمدان إفادته بالآتي:

1 ـ لماذا لا تتجه جامعة الكويت لجعل نظام التعليم في كلية التربية نظام تتابعي بدلا من النظام التكاملي المعمول به حاليا؟

2 ـ لماذا لا تتجه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لجعل نظام التعليم في كلية التربية الأساسية نظاما تتابعيا بدلا من النظام التكاملي المعمول به حاليا؟

3 ـ ما العوائق دون تطبيق رخصة التعليم على المعلمين الجدد؟

4 ـ هل توجد دراسات قدمت لتحويل الكليات التربوية إلى كليات تتابعية بحيث يدرس الطالب الجامعي في الكلية العلمية التي يريدها، وبعد تخرجه فيها يدرس في الكليات التربوية لمدة عامين يضمنان التدريب الميداني ليحصل بعدها على رخصة التعليم مثلا؟

الشايع: ما أسباب تأخر وزارة العدل في صياغة تعديلات قانون الجزاء؟

فيصل الشايع

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع جاء فيه:

سبق ان تقدمت بعدة أسئلة لوزراء العدل المتعاقبين منذ بداية الفصل التشريعي الحالي، استفسرت فيها عن موقف وإجراءات الحكومة تشريعيا تجاه الفراغات والثغرات ونقص التشريعات القانونية التي أدت الى حفظ قضايا الايداعات من قبل النيابة العامة ومن ثم سقوط التهم عن المتهمين وفقا للقاعدة القانونية الشهيرة «لا عقوبة بدون نص». وهدفت تلك الاسئلة والتعقيبات عليها بجانب الاسئلة الاخرى الشفوية التي وجهتها الى الحكومة في قاعة عبدالله السالم وسجلتها مضابط مجلس الامة الى متابعة قضية الايداعات نظرا لأهميتها لي كنائب ممثل للأمة وأهميتها أيضا الى قطاعات عريضة من المجتمع الكويتي بغية عدم استغلال الثغرات القانونية للتعدي على المال العام والتأكد من جانبي الى وجود علاج ناجع بتشريعات صارمة تمنع تكرار حفظ حالات اخرى مستقبلا «في حال تكرار تلك القضايا» كما حدث من قبل في قضايا الايداعات الشهيرة التي شهدها مجلس 2009 وحفظت القضايا بسبب عدم وجود تشريعات لمثل تلك الحالات.

وبدأت الاسئلة التي قمت بتوجيهها في سبتمبر 2013 بسؤال الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية السابق شريدة المعوشرجي والذي اعتذر عن الاجابة على السؤال بحجة مخالفته الضوابط الدستورية واعتبار الوزير وقتها ان السؤال تدخلا في اعمال القضاء، على الرغم من استفساري عما اذا كان التقرير الدوري للمجلس الأعلى للقضاء قد تناول قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيق في البلاغات التي تلقتها عن عمليات تشمل إيداعات وتحويلات مالية في البنوك الكويتية وتحمل شبهة غسل أموال. وجاءت الخطوة الثانية بتوجيه سؤال اخر في مايو 2014 الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية د.نايف العجمي بسؤاله: هل قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية التابعة لها بوضع او تقديم تشريعات لسد الفراغ التشريعي الذي كان سببا في حفظ قضايا تتعلق بعمليات تشمل ايداعات وتحويلات مالية في البنوك الكويتية وتحمل شبهة غسل أموال، والمعروفة بقضية الايداعات، لكي يتم منع تكرار حفظ قضايا من هذا النوع بسبب نقص في التشريعات؟

وقد جاءني رد من وزير العدل بالإنابة الشيخ محمد العبد الله المبارك بعد استقالة الوزير نايف العجمي أكد وقتها أن تقرير المجلس الأعلى للقضاء لعام 2013 تضمن تعديلات تشريعية في شأن المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012 (إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد) وتعديلات على قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960، وأن تلك التعديلات تتلافى النقص في التشريعات القائمة على نحو يكفل مواجهة تكرار حفظ قضايا مشابهة من قبل النيابة العامة في حال التكرار. وأكد الوزير في اجابته أنه تم إرسال هذين المشروعين للمجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 16 يونيو 2014 للنظر وإبداء الرأي فيهما، تمهيدا لإحالة ما يستقر عليه الرأي بشأنهما إلى إدارة الفتوى والتشريع، لمراجعتهما وصياغتهما الصيغة القانونية، تمهيدا لاستصدار مرسوم بإحالتهما إلى مجلس الأمة. وبناء على هذا الرد وبعد ذلك التاريخ بفترة وجهت سؤالا الى وزير العدل وزير الأوقاف يعقوب الصانع سألته: هل تم الانتهاء من صياغة التعديلات على المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 2012 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وقانون غسيل الأموال ومراجعتهما تمهيدا لاستصدار المرسوم وإحالتهما إلى مجلس الأمة؟ واستفسرت منه عن أسباب التأخير في استصدار المرسوم واحالته الى مجلس الامة بالتعديلات على قانوني الجزاء والهيئة العامة لمكافحة الفساد وقانون غسيل الأموال.

وقد جاءني رد من وزير العدل يعقوب الصانع اكد من خلاله أن المجلس الأعلى للقضاء بعث كتابا في 21 يوليو 2014 مرفقا به مذكرة برأيه في مشروع قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، والمشروع رقم 24 لسنة 2012، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة عن الذمة المالية، وانه قد تم إرسال كلا المشروعين ومذكرة مجلس القضاء، وكذلك مذكرة تتضمن الجدول الموضح لرأي المجلس في هذا الخصوص، إلى الفتوى والتشريع، لاتخاذ ما يلزم لمراجعة المشروعين وإفراغهما في الصيغة القانونية المناسبة وان الوزارة لم يصل اليها من الفتوى والتشريع ما يفيد بإتمام هذه الصياغة وفق كتاب الوزارة المحال إلى الفتوى في 14 أغسطس 2014.

وبناء على ما سبق أتوجه بالسؤال التالي:

1. ما أسباب تأخر الوزارة في صياغة التعديلات على قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، والمشروع رقم 24 لسنة 2012، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ومن ثم رفعها الى مجلس الامة في صيغة مشروع بقانون؟

2. متى ستنتهي الوزارة من رفع هذه التعديلات تمهيدا لاستصدار مرسوم بإحالتها إلى مجلس الأمة، لكي نتأكد تماما من سد الثغرات التشريعية التي قد تعيد حفظ قضايا كقضايا الايداعات مرة اخرى؟ كما يرجى تحديد تاريخ انتهاء الوزارة من رفع هذه التعديلات الى مجلس الامة.

الزلزلة: عدم حضور «الداخلية» ألغى اجتماع «الأولويات»

د.يوسف الزلزلة

أعرب رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة عن أسفه لعدم تمكن اللجنة من الانعقاد اليوم (امس)، موضحا انه كان مقررا ان تناقش اللجنة ما يخص وزارة الداخلية في برنامج عمل الحكومة.

وأضاف في تصريح مقتضب أنه تقرر إلغاء الاجتماع بسبب عدم حضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ولا وكيل الوزارة، كما انهما لم يتقدما باعتذار عن عدم الحضور.

وقال إن اللجنة ستوجه كتابا الى رئيس مجلس الامة تبلغه فيه بتقاعس وزارة الداخلية، كاشفا في الوقت ذاته عن ان كل اجتماع للجنة الاولويات لن يحضره الوزير الذي تتم دعوته ولا الوكيل سيتم إلغاؤه.

الحويلة: ضرورة استثناء العاملين في القطاع النفطي من البديل الإستراتيجي

د.محمد الحويلة

قال النائب د.محمد الحويلة في تصريح صحافي ان تطبيق البديل الاستراتيجي على موظفي النفط والذي يهدف الى تقليل الفارق في المرتبات بين الوظائف في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع النفطي دون النظر في عواقب هذه الامور، يضر بالصناعة النفطية وهي الشريان الرئيسي والمورد الوحيد للدخل بالكويت، كما انه سيساهم في ابعاد الخبرات والعمال وسيفرغ القطاع من خبرات ابناء الكويت فيه، وسيعاني لسنوات من تسرب الكفاءات التي تم تجهيزها وتدريبها لتصل الى ما هي عليه الآن، مشيرا الى ان القطاع عانى من مثل هذا التسرب في فترة قريبة وكان طارئا لولا الزيادات الأخيرة التي حفزت الكفاءات للعودة والعمل بالقطاع، مبينا ان هذا القطاع ينبغي ان يحظى بامتيازات اكثر من تلك الموجودة نظرا للأخطار التي يلاقونها في مقار عملهم.

وأشار الحويلة الى ان فكرة البديل الاستراتيجي تصلح في وزارات وهيئات الدولة ولكن بعيدا عن القطاع النفطي لوجود نظم ولوائح وخطط استراتيجية داخل هذا القطاع تضمن جذب الكفاءات والمتميزين وتضمن تحفيز العاملين لمزيد من الإنجاز، فإذا ما طبق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي فلماذا يعمل الشباب في بيئة خطرة ونظم ولوائح صارمة والمقابل واحد مع جهات اقل عناء وجهدا وأقل مسؤولية؟ فلابد من وجود مقابل مناسب يتماشى مع هذه المهام والصعاب.

وأضاف الحويلة ان القطاع النفطي هو الرافد الرئيسي للاقتصاد الكويتي والركيزة الأساسية للصناعة الوطنية وخصوصا اننا مقبلون على تطوير عدة مشاريع حيوية واستراتيجية تستهدف النهوض بصناعة النفط في مختلف المجالات، وتحقيق الريادة المنشودة في هذا المجال في اطار تحقيق الرؤية الكويتية في التحول الى مركز مالي وتجاري وإقليمي، مؤكدا ان جميع المؤشرات والتجارب توجب فصل القطاع النفطي عن اي سلم رواتب موحد كون هذا القطاع هو الركيزة الأساسية لاقتصاد البلد، وهو مصدر الدخل الرئيسي وهو العماد الذي تستند إليه الدولة ويشكل ما يقرب من 93٪ من اجمالي الدخل في خزينة الدولة وذلك في غياب البديل.

«الأموال العامة» تناقش تجاوزات في مؤسسة الموانئ

د.عبدالله الطريجي

أعلن رئيس لجنة الأموال العامة النائب د.عبدالله الطريجي أن اللجنة ستناقش اليوم مع المدير العام للمؤسسة العامة للموانئ الكويتية الشيخ يوسف العبدالله الصباح العديد من الموضوعات وأبرزها ما أثارته إحدى الصحف بشأن استثناء إحدى الشركات اللوجستية من إجراءات الطرح بمزايدة عامة والتعاقد لاستغلال القسيمة بشكل مباشر.

وقال الطريجي في تصريح للصحافيين ان اللجنة ستناقش مع الشيخ يوسف الصباح ما أثير عن السماح لهذه الشركة بتعديل اسمها في تعاقد الانتفاع مع المؤسسة لصالحها على أساس أنها شركة تابعة والموافقة على هذا الاجراء وإبرام الموانئ عقدا جديدا مع الشركة.

وأكد الطريجي «سنتطرق الى جميع الملفات التي تثير الشبهة وسنعتمد على تقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية بخصوص المساحات المخصصة لبعض الشركات في الموانئ».

التميمي: هل سيتم توزيع 600 قسيمة صناعية في مناطق مختلفة؟

عبدالله التميمي

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة جاء فيه: نمى الى علمنا أنه يتم الإعداد لتوزيع قسائم صناعية بإجمالي 600 قسيمة تقريبا في مناطق مختلفة، لذا يرجى الإجابة عن الآتي:

1 ـ ما صحة هذه المعلومات؟ وما الأسس القانونية والإدارية التي سيتم على اثرها القيام بتلك التوزيعات إذا كانت الإجابة بنعم يرجى الإجابة عن عدد القسائم التي سيتم توزيعها والمناطق التي ستتم فيها التوزيعات، مشفوعة بالأسباب والمبررات القانونية لاتخاذ مثل هذا القرار.

2 ـ هل سيتم الإعلان للراغبين بالحصول على هذه القسائم.. وما الشروط التي وضعتها الهيئة للدخول في المنافسة للمستفيدين؟

3 ـ ما مدى صحة المعلومات التي تفيد بأنه سيتم القيام بتلك التوزيعات بهدف توسعة القسائم القائمة لبعض أصحاب النفوذ؟

يرجى الإجابة تفصيليا على ذلك.

4 ـ ما الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار المذكور؟ وهل لديها الصلاحية للقيام بذلك؟

الشركة الكويتية الاردنية القابضة
KUWAITI JORDANIAN HOLDING CO.

اعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية الأردنية القابضة (ش.م.ك) مقفلة بتذكير السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق 12 مايو 2015 في تمام الساعة الحادية عشرة وخمسة واربعين دقيقة صباحا في مقر وزارة التجارة والصناعة - قاعة (ب) لمناقشة جدول الأعمال.

على السادة المساهمين أو وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع استلام الدعوات واستمارات التوكيل وجدول الأعمال على العنوان التالي :

مجمع الخليجية - منطقة الشرق - شارع المتنبي
الدور 17 - هاتف رقم : 22266634

والله الموفق،،،

مجلس الإدارة

الشركة الوطنية للمسالخ ش.م.ك.

إعلان تذكيري

يسر مجلس إدارة **الشركة الوطنية للمسالخ** تذكير المساهمين الكرام

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

وذلك يوم الأحد الموافق **2015/5/10** في تمام الساعة **11:30** صباحاً

بمبنى مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (أ)

للنظر في المواد المدرجة بجدول الأعمال التالي:

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
3) مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليها.
4) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ وقدره -/375440 د.ك (فقط ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف وأربعمائة وأربعون دينار لا غير). بنسبة 13% من رأس المال بواقع 13 فلس لكل سهم وذلك على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.
5) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن مكافأة أعضائه للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والبالغة -/12000 د.ك (فقط إثني عشر ألف دينار كويتي).
6) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/2013/6).
7) الموافقة على الترخيص للشركة بالتعامل مع الشركات التابعة والزميلة وأيضاً مع الأطراف ذات الصلة.
8) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
9) تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية القادمة والتي تنتهي في 2015/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور: مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس

هاتف: 22464585 - 22464565

وذلك لإستلام جدول أعمال الجمعية العمومية العادية / واستمارات التوكيل / وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

WARBA INSURANCE وربة تأمين

إعلان تأجيل

الجمعية العمومية لشركة وربة للتأمين

تعلن شركة وربة للتأمين (ش.م.ك) عن تأجيل الجمعية العمومية للشركة وذلك الى يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٠٦/٠٤ في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً وذلك في مقر الشركة الرئيسي - الطابق ١٥ الكائن في منطقة الشرق - شارع أحمد الجابر - دروازة العبدالرزاق للنظر في جدول الأعمال التالي :

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والمصادقة عليه.
٢- سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والمصادقة عليه.
٣- اعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ و التصديق عليها.
٤- اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٨٪ من رأس المال (بمعدل ٨ فلوس كويتية للسهم الواحد) بإجمالي مبلغ ١،٢٩٨،١٨٦ دينار كويتى ، و ذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.
٥- اعتماد مكافأة السيد/ رئيس مجلس الإدارة و السادة / أعضاء مجلس الإدارة ، بإجمالى مبلغ (٣١،٥٠٠ د.ك).
٦- اعتماد توصية مجلس الإدارة بصرف أتعاب شهرية للسيد / رئيس مجلس الإدارة بمبلغ ١٠،٠٠٠ دينار كويتى مقابل الأعمال التى يباشرها بالشركة ، على أن تضمن بسجل المكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة و أعضائه و تعتمد من قبل الجمعية العمومية.
٧- الموافقة على قرار مجلس الإدارة بايقاف التحويل إلى الاحتياطي القانوني نظراً لبلوغ الاحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال والذي تم الموافقة على هذا الاجراء من قبل الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الأم والتي انعقدت بتاريخ ٢٦-٠٣-٢٠١٢.
٨- إبراء ذمة السادة / أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
٩- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وفقا لما تنص عليه المادة (١٧٥) من القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ و تعليمات هيئة أسواق المال بشان تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) و كيفية استخدامها و التصرف فيها رقم (هـ . أ.م / ق . ت. أ/ ت.ش٦ / ٢٠١٣).
١٠- الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
١١- تعيين او إعادة تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.

ملاحظة:

يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - بمقرها الكائن في منطقة الشرق شارع الخليج العربي - برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس - إدارة حفظ الاوراق المالية ، لاستلام بطاقة الحضور اعتبارا من يوم الأحد الموافق ١٩-٠٤-٢٠١٥ وحتى نهاية دوام يوم الأثنين الموافق ٠٤-٠٥-٢٠١٥

والله ولي التوفيق ،،،

رئيس مجلس الإدارة